الأمم المتحدة S/2008/628

مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلعه بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا – بيساو، وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وأن أقدم إليه تقريرا عن ذلك. ولاحقا، طلب إليّ المجلس في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤) أن أقدم إليه تقريرا خطيا كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويركز هذا التقرير على التطورات التي استجدت منذ تقديم تقريري السابق (S/2008/395) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولا سيما التوترات الأمنية والسياسية في الفترة المؤدية إلى الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – اشتدت الأزمة السياسية وخيم شبح التوترات والضغوط العسكرية خلال الفترة قيد الاستعراض. واستمر تدهور العلاقات بين الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي، وهما حزبان من الأحزاب الثلاثة الموقعة على ميثاق الاستقرار السياسي والحكومي، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وذلك لأن كلا الحزبين كان يسعى إلى السيطرة على المناصب الوزارية الرئيسية. وتعرضت الحكومة أيضا إلى تهجمات من جانب أحزاب المعارضة السياسية بسبب ادعاءات تتعلق بحالات فساد مزعومة وتدهور أحوال المعيشة بصفة عامة.

011008 011008 08-51817 (A)

٤ - وتدهورت العلاقات بين زعيم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، كارلوس غوميس الابن، ورئيس الوزراء مارتينهو ندافا كابي لأنهما كانا يتنافسان على قيادة الحزب خلال انعقاد مؤتمره في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وفاز السيد غوميس الابن بالانتخابات بأغلبية عامة نسبتها ٥١,٤ في المائة (٥٧٨ صوتا)، متبوعا بملام باكي سانها بنسبة ٣١,٥ في المائة (٣٥٥ صوتا) والسيد ندافا كابي بنسبة ٨,٤٥ في المائة (٩٥ صوتا). ولوحظت علامات تقارب بين الرئيس خواو برناردو فييرا والحزب، بما في ذلك زعيمه، السيد غوميس، وقد ساهم بشكل كبير في تحقيق هذا التقارب أعضاء قدامى ذوو نفوذ في الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. وفي مؤتمر الحزب، وُجهت دعوة إلى الرئيس فييرا لقبول منصب رئيس فخري، إلا أنه لم يشر بعد إلى قبوله ذلك العرض.

٥ - واشتد التوتر عندما وقّع رئيس الوزراء مرسوما في تموز/يوليه ٢٠٠٨، يعين مرشحين من حزب التجديد الاجتماعي في مناصب المديرين العامين للخزانة، والإيرادات والضرائب، والجمارك، دون الرجوع إلى وزير المالية أو الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. وعززت أعمال رئيس الوزراء الادعاءات السائدة بين منتقديه من أعضاء حزبه بأنه متحيز إلى حزب التجديد الاجتماعي. وانسحب الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر من ميثاق الاستقرار السياسي والحكومي في ٢٨ تموز/يوليه، إلا أن حزب التجديد الاجتماعي والحزب الموقع الثالث، وهو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد، قررا التشبث بالميثاق.

٦ - وفي ١ آب/أغسطس، حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية القانون الدستوري الاستثنائي الانتقالي، الذي مددت بموجبه الجمعية الوطنية ولايتها إلى ما بعد ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ودفع هذا الحكم، الذي حظي بترحيب منظمات المجتمع المدني، الرئيس فييرا إلى حل البرلمان، في ٥ آب/أغسطس بعد التشاور مع مجلس الدولة، ورئيس البرلمان، والجهات المعنية الوطنية الأخرى. وفي مرسوم صدر في اليوم نفسه، أقال الرئيس الحكومة وعين رئيس وزراء جديد، هو كارلوس كورييا، لتشكيل حكومة تصريف أعمال. وصرح السيد كورييا في اجتماع عقده مع ممثلي لغينيا - بيساو، شولا أومو ريجيه، في ٦ آب/أغسطس، بأن حكومته ستعطي الأولوية لتنظيم الانتخابات التشريعية. وأكد أيضا التزام حكومته بمكافحة الاتجار بالمخدرات.

٧ - وفي ٩ آب/أغسطس، أصدر رئيس الوزراء قائمة كاملة بأعضاء حكومته المعينين تتألف من ٢١ وزيرا و ٧ وزراء دولة. واحتفظ بوزراء الشؤون الخارجية والدفاع والمالية

والعدل من الحكومة السابقة، وبالتالي كفل الاستمرارية في المجالات الثلاثة الرئيسية التي يقوم فيها المجتمع الدولي بدعم الحكومة وهي: إصلاح القطاع الأمني، واستراتيجية مكافحة المخدرات، والإصلاح المالي. ورغم أن الحكومة مشكلة في معظمها من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، فإنها تضم أيضا وزيرين من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد، وخمسة أعضاء من حزب التجديد الاجتماعي، وعضوا واحدا من ائتلاف الشعب المتحد، وهو تجمع سياسي صغير نسبيا. إلا أن الحكومة الجديدة لا تضم سوى ثلاث نساء مقارنة بالحكومة السابقة التي كانت تضم خمس نساء. ونأى حزب التجديد الاجتماعي بنفسه عن الحكومة، محتجا بأنه لم يُستشر بشأن تعيينات أعضائه الذين نعتهم بأنهم ''منشقون''.

٨ - وخيم شبح عدم الاستقرار العسكري من جديد في آب/أغسطس عندما أفادت السلطات أنها كشفت عن محاولة انقلابية يُزعم أن منظمها هو رئيس أركان سلاح البحرية، العميد البحري خوزيه أميريكو بوبو نا تشوتو. وأبلغ الرئيس فييرا ممثلي بأن رئيس الأركان العامة، الجنرال تاغمي نا وايي، أكد بأن المؤامرة دبرت في ١ آب/أغسطس وبأن تحقيقا يجري حاليا. ونحي عن منصبه العميد البحري ووضع رهن الإقامة الجبرية وفرَّ لاحقا. وفي ١٢ آب/أغسطس، أفادت السلطات في غامبيا بأنه اعتقل في أراضيها وبأنها التمست مساعدة الأمم المتحدة لإعادته إلى غينيا - بيساو. وزار وزير خارجية غينيا - بيساو لاحقا غامبيا لكي يناقش مع سلطات غامبيا مسألة وجود العميد البحري بوبو في ذلك البلد.

٩ - وعاد زعيم حزب التجديد الاجتماعي، الرئيس السابق كومبا يالا، إلى بيساو في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بعد غيبة دامت حوالي سنة واحدة. وأعلن اعتناقه الإسلام، متخذا اسم محمد يالا إمبالو. واعتبر بعض المحللين هذا الاعتناق بمثابة مناورة سياسية لتعزيز قابلية حزبه، أي حزب التجديد الاجتماعي، على استمالة أوساط المسلمين في البلد الذين يشكلون حوالي ٤٠ في المائة من السكان. إلا أن السيد يالا غادر البلد في ٨ آب/أغسطس في أعقاب الكشف عن المحاولة الانقلابية.

١٠ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، اجتمع الممثلون المحليون لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وقدم لهم وزيرا المالية والعدل ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية إحاطة بشأن الحالة الاقتصادية والاتجار بالمخدرات والأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية، على التوالي. وفي وقت سابق في بيساو، في ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس، كان رؤساء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا قد عقدوا اجتماعهم الرفيع المستوى الرابع عشر. وحضر الاجتماع الممثلون الخاصون لي لغرب

أفريقيا، سعيد جينيت، وإلين مارغريث لوي، لليبريا، وي. ج. شوي، لكوت ديفوار، وممثلي لغينيا – بيساو، وشارك رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الدكتور محمد ابن شامباس، في الأعمال بصفة متكلم ضيف. ويسَّر حضوره المناقشات، المتعلقة بضرورة إيجاد روابط أقوى مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتعاون معها في مجال الأمن ومنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في غرب أفريقيا. وخلال الاجتماع، أشير إلى أنه رغم إحراز تقدم كبير في مجالي توطيد السلام واستعادة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ظل عدد من البلدان يواجه تحديات مستمرة في ميادين الأمن والحكم والتنمية، زاد من تفاقمها ظهور تهديدات جديدة تشمل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ككل.

١١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج الحوار القائم على المشاركة الذي يتولى رئاسته المعهد الوطني للدراسات والبحوث بالشراكة مع منظمة إنترببس – صوت السلام – مشاوراته الشعبية بإشراك أكثر من ٦٠٠ ٣ شخص في ٣٩ قطاعا إداريا في البلد لتحديد العقبات التي تعيق توطيد السلام. وتتمثل المصادر الرئيسية للنزاع التي جرى تحديدها فيما يلي: ضعف الدولة؛ انتشار الفقر؛ انعدام الأمن؛ ضعف آلية إقامة العدل؛ ضعف إدارة الموارد الطبيعية؛ الصراع على السلطة كسبيل للتحكم في موارد الدولة القليلة واستخدامها في المصالح الشخصية؛ التلاعب بالشؤون العرقية لأغراض سياسية؛ غياب ثقافة الحوار؛ ضياع القيم الاجتماعية وتحويلها إلى محفزات على العنف؛ الممارسات التقليدية الضارة بوصفها مصدرا لتجدد التوترات داخل المجموعات العرقية وفيما بينها، فضلا عن التوترات بين الطوائف الدينية. وستتمثل الخطوة المقبلة في تلخيص النتائج والتركيز بقدر أكبر على البحوث المشتركة المتعلقة ببعض التحديات الوطنية المتكررة كي تقوم السلطات والجهات الفاعلة سياسيا وفي المجتمع المدني بمزيد من المداولات المتعمقة.

ثالثا – الانتخابات

١٢ – قدم الرئيس ورئيس الوزراء ضمانات بإجراء الانتخابات التشريعية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حسبما كان مقررا. وأعلن مكتب الرئيس، في بلاغ صادر في ١٤ آب/أغسطس، أنه لا يوجد سبب لتأجيل الانتخابات إلا إذا ثبت أن عملية تسجيل الناخبين كانت ”دون المستوى اللازم من الشفافية“. وردا على ذلك، أصدر حزب التجديد الاجتماعي في ١٥ آب/أغسطس بيانا يندد فيه بما اعتبره الحزب نية حقيقية للرئيس تنطوي على تأجيل الانتخابات. وأعرب حزب التجديد الاجتماعي عن قلقه إزاء الحالة السياسية المتوترة وأكد من جديد اعتزامه الالتزام بالتاريخ المقرر لإجراء الانتخابات. وحذر الحزب

أيضا من أنه سيحارب أي ''حكومة متجرين بالمخدرات'' يمكن أن تنبثق عن تزوير الانتخابات.

١٣ - وأجريت عملية تسجيل الناخبين يدويا ما بين ٣ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وذلك بعد تمديدها لثلاثة أيام. ومُولت عملية التسجيل أساسا من التبرعات الآتية من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وأعلن وزير الداخلية آنذاك، سيرتوريو بيوتي، في ٥ آب/أغسطس بأنه رغم الصعوبات التي شكلها الموسم المطير والمشاكل اللوجستية، فقد كانت النتائج ممتازة. وذكَر أنه جرى تسجيل ٩٧٤ ٥٧٨ ناخبا من أصل عدد الناخبين المقدر بحوالي ٨٧٥ ٦١١ ناخبا، أي ما يمثل ٩٤,٦ في المائة من المجموع التقديري. ووافقت على تلك النتائج المؤسسات الانتخابية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية. وستنشر القوائم المؤقتة في مختلف مناطق الاقتراع وسيمنح الناخبون مهلة مدتها أسبوعان، اعتبارا من ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لتقديم التعديلات والشكاوى. ومن المتوقع أن تكون القائمة النهائية جاهزة بحلول ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٤ - وتقلصت فجوة تمويل الانتخابات. ففي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أعلنت المفوضية الأوروبية عن توفير ١,٥ مليون يورو في تشرين الأول/أكتوبر لإجراء الانتخابات، وهو تبرع من شأنه أن يقلص فجوة التمويل الحالية إلى حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ دولار. وإلى يومنا هذا، قُدمت التبرعات التالية إلى صندوق التبرعات الانتخابي المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٠٠٠ ٦٠٠ يورو (الاتحاد الأوروبي)، و ٠٠٠ ٤٣٠ دولار (البرازيل)، و ٠٠٠ ٦١٠ دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) و ٨٨٩ ٣٨١ ١ دولارا (صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام)، و ٠٠٠ ٧٠٠ دولار (أنغولا)، و ٠٠٠ ٦٥ يورو (البرتغال)، و ٠٠٠ ٥٠٠ دولار (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا). ووفرت الحكومة ٢٩٥ ٣٥٦ دولارا لتغطية التكاليف السيادية المقدرة في الميزانية بمبلغ ٤,٣ ملايين دولار. وأُعلن عن التبرعات التالية: حوالي ١,٠٦٨ مليون دولار من الحكومة و ٦٤٤ ٣٩٩ دولارا كتبرع عيني من البرتغال في شكل مواد انتخابية. ويرتبط معظم التكاليف السيادية بالديون المستحقة للعاملين في الانتخابات والمتراكمة من الانتخابات السابقة.

١٥ - وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، زارت بعثة أوروبية لمراقبي الانتخابات غينيا - بيساو لتقييم الأحوال السياسية واللوجستية والأمنية على أرض الواقع قبل عملية الاقتراع المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي توصياتها النهائية ذكرت البعثة أن الظروف مواتية لنشر ما يقدر بحوالي ٥٠ مراقبا انتخابيا دوليا تابعين للاتحاد الأوروبي، رغم وجود بعض القيود. ومن المقرر أن تشرع بعثة مراقبي الانتخابات في الانتشار في بيساو بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر.

وأوفد الاتحاد الأفريقي بعثة تقييم ترأسها وزير خارجية موريشيوس السابق، السيد أنيل غايان لزيارة غينيا - بيساو في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وستوفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا فريقا للمراقبين. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو التنسيق بين المراقبين الدوليين الذين لن يعملوا تحت مظلة الاتحاد الأوروبي.

رابعا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٦ - تقوم محكمة عسكرية حاليا بالتحقيق في محاولة انقلاب يزعم أن رئيس هيئة الأركان السابق لسلاح البحرية قد تزعمها. وكانت قوات البحرية التي كانت تحت قيادته قد تم توزيعها على ثكنات أخرى في جميع أنحاء البلد، في حين بقي بعض أفراد سلاح البحرية في ثكنات الأسطول البحري في بيساو. وعين رئيس مؤقت لهيئة الأركان لسلاح البحرية.

١٧ - وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تم ضمن إطار برنامج إصلاح قطاع الأمن نقل ثلاثين ضابطا من كبار الضباط العسكريين، من بينهم اثنان برتبة لواء من الخدمة الفعلية إلى الوضع الاحتياطي في احتفال صادف بداية البرنامج. وذكر وزير الدفاع أثناء الاحتفال أن عملية الإصلاح لا رجعة فيها. وأكد رئيس هيئة الأركان العامة أن القوات المسلحة لا تعارض عملية الإصلاح، وناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة لتنفيذ عملية الإصلاح على النحو الملائم وتفادي حالة يشعر فيها المتأثرون بالنقمة أو أن يصبحوا معوزين. وسوف يحضر الضباط الثلاثون إحاطات إعلامية في نيجيريا قبل أن يشتركوا في برنامج تدريبي لإعادة الإدماج يستمر لمدة عام يُنفذ في البرازيل بتمويل من الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

١٨ - واكتمل نشر فريق مؤلف من ١٥ فردا من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الأوروبيين وفقا لبرنامج سياسة الأمن والدفاع الأوروبية الذي بدأ تنفيذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ويعقد الفريق المعني بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية أربع حلقات عمل في أيلول/سبتمبر لتشجيع فهم أفضل للبرنامج الذي يقوم على أربعة أعمدة، هي: العدالة والأمن والدفاع وشؤون المحاربين القدماء. ووضعت الأسس المرجعية لإجراء تعداد للمحاربين القدماء، كما سيوفر الاتحاد الأوروبي مبلغا يقدر بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ يورو لتمويل هذا التعداد المقرر إجراؤه في الأسابيع المقبلة.

١٩ - ومُنحت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مرافق جديدة وتلقت معدات تكنولوجيا المعلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة

العامة، كما تلقت أيضا مبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار لمشاريع تقع ضمن إطار برنامج الأسلحة الصغيرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسوف تُستخدم الأموال لتنفيذ مشروع تجريبي وتجديد المكاتب. وقدمت بعثة للتقييم تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، زارت غينيا - بيساو في الفترة من ٩ إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، إلى تقييما إيجابيا لعمل اللجنة وخلصت إلى أن العمل يجري بخطى سريعة.

٢٠ - واشترك مكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون في تنظيم حلقة عمل في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر، لمؤسسات القانون والنظام العام في غينيا - بيساو بهدف تعزيز التعاون وعلاقات العمل فيما بينها كجزء من الجهود المبذولة للتصدي للتحديات القائمة التي تواجه الأمن القومي والنظام العام. وحضر حلقة العمل التي افتتحها رئيس الوزراء ممثلون لوزارة العدل والشرطة القضائية، ووزارة الداخلية وشرطة النظام العام، ووزارة الدفاع والجيش، ومكتب المدعي العام.

خامسا - التهديدات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات

٢١ - في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، هبطت طائرة قادمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية في مطار غينيا - بيساو دون إذن بالهبوط أو تصريح بالتحليق أو معرفة مسبقة من جانب موظفي المطار. وعند هبوطها، قام الأفراد العسكريون مباشرة بمحاصرتها وتم تفريغ حمولتها في مركبات ونُقلت إلى وجهة غير معلومة. ولم تستطع الطائرة الإقلاع بسبب صعوبات تقنية، وفي ١٧ تموز/يوليه وصلت طائرة ثانية من السنغال على متنها مهندسون لتقديم المساعدة التقنية. وأعلنت وزيرة العدل أنها لم تُخطر بهبوط الطائرة غير المأذون به حتى ١٧ تموز/يوليه. وفي ١٩ تموز/يوليه، احتجز طاقم الطائرة الفنزويلية المكون من ثلاثة أشخاص، وكذلك ضابطين من ضباط المراقبة في المطار. وبناء على طلب الشرطة القضائية، ساهم كل من مكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات التابعة للولايات المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغيرها في تقديم المساعدة في تحقيق أُطلق عليه اسم ''عملية بيسالانكا''. وفي ١٦ تموز/يوليه، وصل إلى بيساو خبراء من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، مصحوبين بكلبي شم. ولم يبدأ الفريق المشترك البحث عن الطائرة حتى ٢٦ تموز/يوليه، وكان يخضع لرقابة لصيقة من قبل الأفراد العسكريين الذين رفضوا محاولات المحققين نزع الصندوق الأسود وجهاز النظام العالمي لتحديد المواقع كجزء من التحقيق. وقدم الجيش بيانات متضاربة بشأن الحمولة. فقد تم الإيحاء بأن الطائرة كانت تحمل أدوية قادمة من إسبانيا، في حين ذكر في بيان خطي أصدره الطيار الفنزويلي أن الطائرة أتت من جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأُفرج

عن طاقم الطائرة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بناء على أمر أحد قضاة المحكمة الجنائية بالرغم من صدور أمر دولي بحق أحد أفراد الطاقم وبالرغم من احتجاجات وزيرة العدل والمدعي العام. ثم اختفى الطيار بعد ذلك بفترة وجيزة. وذُكر أن الكفالة حددت بمبلغ ٨٢ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ١٨٧ ١٨١ دولارا). وقد نُحي عن منصبه في وقت لاحق القاضي الذي احتج بأن جهة الإدعاء لم تقدم دليلاً مقنعا لإبقاء الطاقم رهن الاحتجاز.

٢٢ - وفي اجتماع عُقد في ٢٨ آب/أغسطس مع الممثلين المحليين لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، قدمت وزيرة العدل لمحة عامة عن الدروس المستفادة من عملية بيسالانكا. وذكرت أن العملية سلطت الأضواء على انعدام القدرات التشغيلية والتحقيقية لدى الشرطة القضائية وعلى استجابتها غير الكافية وعلى فوائد التعاون الدولي ونطاق الاتجار بالمخدرات عبر البلد وعلى الدليل المتزايد على وجود تورط على الصعيد الوطني والحاجة الملحة إلى أن يُعقد في الرأس الأخضر مؤتمر الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا المعنى بالاتجار بالمخدرات والحاجة إلى النظر في اتخاذ إجراءات أقوى ضد المتجرين بالمخدرات الوطنيين والأجانب.

٢٣ - وبعد انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو المعقود في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتزويد الشرطة القضائية بمعدات تكنولوجيا المعلومات وبمولد كهربائي ووقود ومعدات اتصالات لأفرادها البالغ عددهم ٣٥ فردا، فضلا عن ٥ مركبات و١٠ دراجات نارية. وحضر محققان من الشرطة القضائية دورة تدريبية في الرأس الأخضر استمرت في الفترة من ٧ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن التعرف على بصمات الأصابع المستترة. وجددت مباني الشرطة القضائية وتعهد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم مشروع لتعزيز كفاءات مجموعة من المدعين العامين في مجال مكافحة المخدرات. وتواصل السلطات الوطنية مناشدة المجتمع الدولي تقديم دعم لمكافحة الاتجار بالمخدرات في ضوء الارتفاع الكبير في معدل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ككل.

سادسا - أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٢٤ - أحرز تقدم كبير في الأنشطة ذات الصلة بالدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في غينيا - بيساو. وبعد موافقتي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على خطة مؤقتة للأولويات ومظروف تمويل أولي بقيمة ٦ ملايين دولار للمساعدة المالية المقدمة من صندوق بناء السلام، وافقت اللجنة التوجيهية الوطنية على أربعة مشاريع قصيرة الأجل في مجالات دعم الانتخابات

وعمالة الشباب وترميم السجون والثكنات العسكرية. وتمر تلك المشاريع بمراحل مختلفة من التنفيذ بدعم مقدم من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من بين شركاء آخرين. كما تقوم حاليا الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو بوضع خطة شاملة للأولويات تشكل الخطة المؤقتة لدعم السلام جزءا لا يتجزأ منها، ومن شأن هذه الخطة أن تساعد في تسهيل الإفراج عن بقية الأموال من مظروف التمويل لصندوق بناء السلام.

٢٥ - ويجري الآن وضع ترتيبات لإنشاء مكتب لأمانة صندوق بناء السلام في غينيا - بيساو داخل مكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وستكون الأمانة مسؤولة عن آليتي الإشراف والإبلاغ المتصلتين بتنفيذ المشاريع الأربعة القصيرة الأجل وتوفير الدعم الإداري لأنشطة اللجنة التوجيهية الوطنية التي أُوكل إليها تنسيق المشاركة العامة من جانب لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في البلد.

٢٦ - وأصبح الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو جاهزا الآن لإجراء مشاورات نهائية واعتماده من قبل الحكومة أو شركائها الوطنيين عن طريق اللجنة التوجيهية الوطنية ومجلس الوزراء. وبصفته رئيسا مشاركا للجنة التوجيهية الوطنية، ظل ممثلي لغينيا - بيساو يعمل عن قرب مع الرئيس الوطني المشارك للجنة لكفالة التيسير الملائم من جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين للأنشطة وتعاون لجنة بناء السلام مع النظراء الوطنيين.

٢٧ - وكجزء من الجهود المبذولة للإبقاء على زخم دور اللجنة في غينيا - بيساو أثناء التمهيد للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قامت رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو، ماريا لويزا فيوتي، بزيارة البلد من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. واتسمت الزيارة بأهمية خاصة في سياق التغيير الأخير في الحكومة والتطورات السياسية الجارية الأخرى. وعقدت السيدة فيوتي مشاورات بصحبة موظفين من مكتب دعم بناء السلام مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين المعنيين من بينهم الرئيس ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والمالية والدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة وممثلو عن منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين ومنظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وركزت تلك المشاورات على الخطوات المقبلة لاستكمال الإطار الاستراتيجي وتعزيز دعم اللجنة ومبادرات تعبئة الموارد، ولا سيما للانتخابات المقبلة والجهود المستمرة في مجال إصلاح قطاع الأمن.

سابعا – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٨ – لا تزال الحالة المالية مثار قلق حيث أثر ارتفاع السعر العالمي للأغذية والوقود سلبا على الاقتصاد. وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي صرف نحو ٢,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار برنامج المساعدة الطارئة بعد انتهاء التراع. وكان ذلك هو القسط الثاني والأخير من المبلغ الذي صرف في إطار البرنامج دعما للبرنامج الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ الرامي إلى المساهمة في التخفيف من وطأة الحالة المالية. واتخذ هذا القرار في أعقاب النتائج الإيجابية لبعثة تابعة لصندوق النقد الدولي اضطلع بها في أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد ذكر صندوق النقد الدولي أن غينيا – بيساو أحرزت تقدما كبيرا في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإجراء الإصلاحات الهيكلية في ظل بيئة خارجية غير مواتية. فقد استوفيت شروط أربعة من المؤشرات الكمية الستة التي حددها صندوق النقد الدولي. أما المؤشرين الآخرين، فمن المتوقع استيفاء شروطهما في العام المقبل ككل. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير المتخذة بالنسبة لبقية عام ٢٠٠٨ لإبقاء البلد على المسار الصحيح. وإذا ما ظل الأداء في إطار البرنامج مرضيا، فسيتسنى إجراء مناقشة في وقت لاحق من السنة الجارية بشأن ترتيب لبرنامج جديد متوسط الأجل في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو بين الحكومة وبعثة من صندوق النقد الدولي تقرر مؤقتا إيفادها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وسيمكن هذا البرنامج من الاستفادة من تخفيف عبء الديون.

٢٩ – ومن المتوقع تحقيق معدل نمو سنوي في هذا العام تزيد نسبته على ٣ في المائة، بعد أن سجلت زيادة طفيفة في إنتاج جوز الكاجو وارتفاع حاد في أسعاره، وزيادة في أنشطة البناء. ويتوقع أن تصل صادرات جوز الكاجو إلى ٧٢٩ ١٠٥ طنا، مما يمثل زيادة بأكثر من ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧ وبين عام ٢٠٠٨، كان متوسط السعر ٧٨٣,٨٤ دولارا للطن الواحد مقابل ٤٨٦,١٣ دولارا للطن الواحد في عام ٢٠٠٧. غير أن تأثير ارتفاع أسعار الوقود والغذاء على الحد من الفقر، والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي يشكل مصدر قلق رئيسيا. وبلغ معدل التضخم ٣,٢ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٦، ولكن ارتفاع أسعار الأغذية، على وجه الخصوص، أوصله بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى ٩,١ في المائة. وأدت التدابير التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية المترتبة على الزيادات في أسعار الأغذية والوقود إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الأرز والوقود. وتدين الحكومة بمتأخرات رواتب شهري تموز/يوليه، وآب/أغسطس ٢٠٠٨. وقد تلقت الحكومة من شركائها المبالغ التالية دعما لميزانيتها: ١,٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (قرابة ٣,٥ ملايين دولار) من الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا لمعالجة أزمة الغذاء؛

و ١,٦ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٣,٨ ملايين دولار) من المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا و ١,٥ مليون دولار من البنك الدولي.

٣٠ - وقد زارت نغوزي أوكونجو - ايويلا، المديرة العامة للبنك الدولي، بيساو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وخلال زيارتها، حثت السلطات على أن تتطلع إلى ما بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر وتختار مشاريع كبيرة الأثر للفترة المقبلة على امتداد ما بين سنتين وخمس سنوات. وستتلقى غينيا - بيساو تبرعا قيمته خمسة ملايين دولار من الصناديق الاستئمانية للبرنامج العالمي للاستجابة لأزمة الأغذية، ومبلغا قدره ١,٥ مليون دولار للمساعدة في تخفيف خسائر الميزانية الناشئة عن الإعفاءات الضريبية على واردات الأرز والوقود، و ٣,٥ ملايين دولار كمساهمة في خطة الحكومة للطوارئ للحملة الزراعية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ دعما للأنشطة المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل البنك الدولي أنشطته في قطاع التعليم حيث أوفد بعثتين تقنيتين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ تموز/يوليه ومن ٢٣ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وافق مصرف التنمية الأفريقي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ على تخفيف مؤقت لعبء الديون لمدة ثلاث سنوات.

٣١ - وقد ارتفع سعر الأرز في غينيا - بيساو بنسبة ٧٥ في المائة حيث زاد في كانون الثاني/يناير من ٠٠٠ ١٢ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل كيس وزنه ٥٠ كيلوغراما إلى ٠٠٠ ٢١ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكما لوحظ في وقت سابق، اتخذت الحكومة تدابير مالية هامة لمكافحة ارتفاع الأسعار. واستهلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشروعا لدعم أشد الأسر المعيشية تضررا، وذلك بتزويدها بالمدخلات الزراعية والمنتجات البيطرية. وسيساهم البنك الدولي أيضا بزيادة إمداداته من البذور والأدوات وغيرها من المدخلات الزراعية. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة مجموعة تدخلات ضرورية وفعالة من حيث التكلفة تستهدف الحد من وفيات الأطفال. وقد شملت حملة هذا العام توفير فيتامين ألف لأكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهرا. ولا يزال برنامج الغذاء العالمي يتكفل باحتياجات ٢٣ في المائة من السكان فيما يتعلق بتقديم المساعدة الغذائية، واستهداف أطفال المدارس والأطفال الذين يعانون سوء التغذية، والمرضعات والحوامل. ويضع تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، غينيا - بيساو في المرتبة ١٧٥ من بين ١٧٧ بلدا، مما يؤكد على نحو مشهود نطاق وشدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد.

٣٢ - أما فيما يتعلق بقطاع الصحة، ضرب وباء الكوليرا البلد منذ منتصف أيار/مايو، ولا سيما في مناطق بيساو، وبيومبو، وكينارا. ومن ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كان مجموع الإصابات المسجلة قد وصل إلى ٦ ١٢٦ إصابة من بينها ١١٩ وفاة مبلغا عنها. ولا تزال منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على وجه الخصوص، تعملان على نحو وثيق مع وزارة الصحة لمكافحة هذا الوباء من خلال اتخاذ تدابير مثل تعقيم شبكة المياه في بيساو والآبار التقليدية، وتوزيع مواد النظافة والصرف الصحي، والاضطلاع بحملة للصحة العامة من خلال وسائط الإعلام، وشراء اللوازم الطبية وغير الطبية. وقد تم الحصول من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ على تمويل تلك الأنشطة يبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. وبالرغم من تفاقم الوباء بسبب الأمطار الغزيرة، وأوجه القصور الشديد في الهياكل الأساسية للمياه والمرافق الصحية، فإن الأزمة السياسية التي اندلعت خلال الشهرين السابقين شغلت الحكومة عن إيلاء اهتمام حيوي لأزمة الكوليرا. ويتطلب الطابع الوبائي للمرض استراتيجية طويلة الأجل، وهو ما يدعو إليه فريق الأمم المتحدة القطري.

٣٣ - وقدمت منظمة الصحة العالمية وسائر وكالات الأمم المتحدة أيضا الدعم لتعبئة ٤٤ مليون دولار من خلال الجولة السابعة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقدمت منظمة الصحة العالمية أيضا مساعدة تقنية لتنقيح وتطوير خطة استراتيجية وطنية لمكافحة السل.

ثامنا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٤ - ظل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يتابع عن كثب قضية ضابط الشرطة القضائية الراحل ليبيراتو نيفيس الذي قتل وعرض جثمانه أمام الملأ في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بعد الهجوم الذي شنه بعض أفراد شرطة النظام العام على مقر الشرطة القضائية. ولم يتم حتى الآن استجواب أفراد الشرطة المتورطين في مقتل الضابط، لأن محامي الدفاع ووزير الداخلية السابق لم يعتبروا الجريمة مدنية وإنما عسكرية. ولا يوجد سوى القليل من توافق الآراء بشأن القضية. وقد طلب مكتب المدعي العام نقل رجال الشرطة الذين شاركوا في الهجوم إلى أحد سجون الاحتجاز المؤقت في المدينة لتسهيل التحقيق، ولكن وزير الداخلية السابق رفض الطلب لأسباب أمنية. وثمة رأي مؤداه أنه إذا لم يتم اتخاذ تدابير، فستزيد القضية مرة أخرى من تعميق الانطباع بأن الإفلات من العقاب قد تفشى في البلد.

٣٥ - ووفقا لعدة تقارير، فإن هناك من المواطنين من نصب نفسه مسؤولا عن إقامة العدل مباشرة بنفسه لشعورهم بأن هياكل إنفاذ القوانين تفتقر للكفاءة وضعيفة أو معدومة، وبخاصة في المقاطعات. وقد قام المدعي العام في ٧ تموز/يوليه بزيارة منطقة أويو بعد أن

وردت أنباء مفادها أن مجموعة تسمى 'N'Kuman' وهي مجموعة تتألف من شبان من المنطقة قد وسعت أنشطتها إلى خارج مجتمعاتها المحلية، وتولت بنفسها مهام الدولة المتعلقة بفرض القانون والنظام. وأسفرت التحقيقات عن اعتقال ١٦ شخصا في فاريم هم الآن ينتظرون محاكمتهم على ارتكاب جرائم عادية أو جرائم عنف. ويخشى من احتمال أن تتحول هذه المجموعات التي تضطلع عرفيا بدور داخل مجتمعاتها إلى خطر بالغ يهدد العلاقات فيما بين المجتمعات المحلية إذا ما وسعت نطاق أنشطتها، أو من أن تتحول إلى أداة سياسية تستخدم خلال فترة الانتخابات.

٣٦ - وفيما يتعلق بحرية الصحافة، وردت أنباء عن حالات متفرقة لتحرشات بالصحفيين، فقد خضع فافالي كوداور، مدير مجلة ''كانساراي'' الخاصة للاستجواب في مكتب المدعي العام لنشر مقال في تموز/يوليه ٢٠٠٨ ظهر أولا في جريدة أفريك دياغنوستيك (Afrique Diagnostique) في أيار/مايو ٢٠٠٨. وكانت تلك المجلة قد أوردت أن تهديدات بالقتل وجهت إلى اثنين من كبار ضباط الجيش وصفا أساليب رئيس الأركان العامة بأنها ''سلطوية ومنافية للدستور''. وقد دحض رئيس الأركان العامة هذه الادعاءات. ووجه إلى محرر المجلة استدعاء آخر إلى مكتب المدعي العام لتقديم ما يثبت صحة الأقوال التي أدلى بها إلى برنامج إذاعي في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتحدث فيها عن وجود تقارب بين الرئيس فييرا وقائد الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. ولم تنعقد المحاكمة التي تقرر في البداية إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠٠٨ لألبرتو دابو، وهو أيضا صحفي من غينيا - بيساو. وكان السيد دابو الذي يعمل لحساب وكالة أنباء دولية ومحطة إذاعة محلية، قد وجهت إليه تهمة إفشاء أسرار الدولة، والتشهير، وانتهاك حرية الصحافة، والتواطؤ مع صحفيين أجانب، في أعقاب شكوى إلى المحكمة من رئيس أركان سلاح البحرية السابق. ويتزايد باطراد انحياز التلفزيون الحكومي في تقديم الأخبار حيث إنه يركز على أنشطة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر على حساب الأطراف الأخرى.

٣٧ - وفي إطار منتدى المنظمات العامل على تهيئة الظروف الإنسانية في مراكز الاحتجاز، وفي شراكة مع منظمة العدل والسلام المسكونية، والمستشفى الوطني سيماو منديس، والرابطة الدولية لقانون المياه، وهي منظمة إسبانية غير حكومية، ورابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان، زار ممثلون عن مكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو سجنين للاحتجاز المؤقت والسجن العسكري في بيساو بغية تقييم ظروف الاحتجاز فيها. وفي أعقاب الزيارة، تم التوصل إلى استنتاج مؤداه أن الظروف هناك غير إنسانية بشكل مشهود حيث إن معظم المحتجزين مرضى بسبب انعدام الظروف الصحية الأساسية والماء والغذاء، والاكتظاظ في الزنزانات، ولأن الدولة لا توفر أي مرافق طبية أو اجتماعية.

٣٨ - وحضر ما مجموعه ٣٨ صحفيا حلقتي عمل نظمهما المكتب بشأن مسائل الحقوق الانتخابية وحقوق الإنسان، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وتغطية انتخابات تشرين/نوفمبر ٢٠٠٨ التشريعية الوشيكة. واشترك المكتب أيضا في رعاية حلقة عمل تدريبية لفائدة الصحفيين نظمتها رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو وانعقدت في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وحضر حلقة العمل ٢٠ صحفيا و ١٠ صحفيات من مختلف أنحاء البلد. وشملت المواضيع التي تمت مناقشتها السلوك الصحفي المهني خلال الانتخابات، وحرية الصحافة والمسؤولية المدنية والجنائية، والعمل الصحفي والتنمية، وتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات، ودور وسائط الإعلام في التنمية المجتمعية. وأيدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية دعم صندوق ينشئه المكتب لتمكين وسائط إعلام غينيا - بيساو من تغطية انتخابات عام ٢٠٠٨ التشريعية في كامل أنحاء البلد. وسيستعان بالصندوق البالغة أمواله ٠٠٠ ٦٠ دولار لأغراض اللوجستيات والإيواء وشراء معدات الاتصالات والتسجيل. ويتمثل الهدف من ذلك في تخفيض تبعية وسائط الإعلام للأحزاب السياسية فيما يتعلق بالدعم اللوجستي.

تاسعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٥٥ (٢٠٠٠)

٣٩ - قدم المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم لجولة من المشاورات الإقليمية خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٨ بأكمله واختتمت هذه الأنشطة حلقة عمل وطنية انعقدت لمدة ثلاثة أيام من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه، تهدف إلى تبسيط القضايا الجنسانية وتعزيز مشاركة المرأة في جهود توطيد السلام في البلد. ويجري إدراج التوصيات الناشئة عن حلقة العمل في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو. وقد نظرت في الآونة الأخيرة اللجنة التوجيهية الوطنية في إمكانية إضافة ممثلتين للمرأة في اللجنة.

٤٠ - وخلال المشاورات الإقليمية والوطنية، اضطلع بجهود خاصة لتحديد القيود التي تمنع مشاركة المرأة في الانتخابات ووضعت عدة توصيات. وبين القيود التي جرى تحديدها، هناك عدم وجود ممثلات للمرأة في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والافتقار إلى أحكام معيارية لكفالة المراتب الأولى للمرأة في قوائم الأحزاب، وانعدام أي ترتيب ودعم خاصين بالمرشحات. وسهل المكتب أيضا التدريب لوسائط الإعلام استعدادا للانتخابات، وشدد فيه بقوة على دورها في تشجيع مشاركة المرأة وإبراز المسائل المتعلقة بها خلال الحملة الانتخابية. وهناك صحيفة إخبارية تنشر بانتظام مقالات عن المرأة في العملية الانتخابية ويجري إعداد عدة برامج إذاعية عن نفس الموضوع.

عاشرا – أمن الموظفين

٤١ – بالرغم من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السكان عموما، فإن معدل الجريمة منخفض نسبيا، وإن كانت لا تزال تحدث جرائم بسيطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُلّغ عن حادثة سرقة في الشارع ومحاولة اقتحام منزل تضرر منهما موظفون تابعون للأمم المتحدة. ويمكن لموظفي الأمم المتحدة التجول بحرية في البلد وفقا للقواعد الأمنية الأساسية.

حادي عشر – الملاحظات والتوصيات

٤٢ – أود أن أعرب عن تقديري للتبرعات السخية التي قدمتها المفوضية الأوروبية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأنغولا والبرازيل والبرتغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وصندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صندوق التبرعات الانتخابي المشترك من أجل تمويل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي حين تقلصت بدرجة كبيرة فجوة تمويل الانتخابات، فإن سد هذه الفجوة أمر حيوي لكي تتكلل عملية إجراء الانتخابات بالنجاح. وأود، بالتالي، أن أناشد الشركاء الآخرين التبرع بسخاء للمساعدة في سد هذه الفجوة في الوقت المناسب. ومما يشجعني أن الأعمال التحضيرية للانتخابات نمضي قدما وأود، في هذا الصدد، أن أشيد بحكومة غينيا – بيساو وبشعبها حيث إن عملية تسجيل الناخبين التي تم الاضطلاع بها مؤخرا تكللت بالنجاح. وسجلت مشاركة بنسبة ٩٤,٦ في المائة. وقد دلت هذه العملية على وجود نضوج مدني والتزام واسع بإحلال الديمقراطية.

٤٣ – إلا أن القلق لا يزال يساورني إزاء الوضع الديني والسياسي، المتقلب في غينيا – بيساو، لا سيما في الوقت الذي يستعد فيه البلد لإجراء انتخابات حاسمة. وأناشد من جديد جميع أصحاب المصلحة الوطنيين العمل معا في جو من التعاون السلمي بما يكفل المصلحة الوطنية واحترام سيادة القانون بغية ضمان أن تجري الانتخابات التشريعية في جو من الاستقرار والسلام. إن ذلك من شأنه أن يسهم في توطيد أكيد للسلام، وهو ما قد يساعد بدوره في إيجاد الظروف الملائمة لإجراء إصلاحات اقتصادية جدية وتحقيق التنمية.

٤٤ – ونظرا إلى الدور الهام الذي تضطلع به وسائط الإعلام ليس فقط خلال الانتخابات، بل في إطار توطيد السلام وتعزيز الحكم الديمقراطي عموما، أناشدها توفير تغطية متساوية لجميع الأحزاب والسعي باستمرار إلى احترام مبادئ آداب المهنة والتحلي بالاحتراف والمصداقية.

٤٥ - وإن القلق المتصل بتعرض غينيا - بيساو وإلى انتشار الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة فيها يلقي بظلال داكنة بصورة متزايدة على البلد ويهدد ليس فقط بالقضاء على التقدم الهام المحرز في مجال الحوكمة، بل بتقويض الجهود الجارية لبناء السلام على المدى الطويل. فالتعرض للسلام والأمن، والصحة والاقتصاد وسيادة القانون وازدياد الاتجار بالمخدرات قد يشيعان الفوضى في جميع أنحاء البلد وعلى طول حدوده نظرا لتكاثر الأدلة على وجود عصابات إجرامية تتواطأ بصورة متزايدة على القيام بعمليات في المناطق الحدودية السهلة الاختراق في غرب أفريقيا. وبالرغم من الصعوبة المصادفة في جميع البيانات، فإن الأحداث الأخيرة، بل والبيانات الصادرة عن زعماء البلد تدل على أن نطاق الاتجار بالمخدرات عبر غينيا - بيساو أكبر مما كان الظن في السابق. ويساورني القلق بصورة خاصة إزاء التقارير التي تفيد بأن غينيا - بيساو لم تعد مجرد معبر بل يبدو أنها تتحول بسرعة إلى سوق رئيسية لتجارة المخدرات. ومما يشجعني أن السلطات اطلعت ممثلي على أنها مستعدة لتوفير الدعم لدى إجراءات محددة قوية تستهدف الضالعين المزعومين في هذه العملية على الصعيد المحلي، فضلا عن المتعاونين معهم الأجانب. وفي هذا الصدد، أوجه من جديد ندائي إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات صارمة والنظر تحقيقا لذلك في إنشاء فريق خبراء للتحقيق في هوية وأنشطة الضالعين في عملية الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو، فضلا عن إمكانية اتخاذ تدابير تشمل فرض جزاءات عقابية ومحددة من شأنها أن تساعد في عكس اتجاه التفاقم الحالي المقلق لأزمة الاتجار بالمخدرات في البلد.

٤٦ - وإن التقارير التي أفادت مؤخرا بتدبير مؤامرة انقلابية على يد عناصر من الجيش تسلط الضوء على الوضع الضعيف للدولة وتمثل نكسة بالنسبة للتقدم الذي أحرزه منذ عام ٢٠٠٥ في مجال تعزيز ثقافة العلاقات الديمقراطية والمدنية - العسكرية التي يكون فيها الجيش خاضعا لسيطرة ومساءلة السلطات المدنية. ومما يخيب الآمال أن بعض الفاعلين ما زالوا يعتقدون أن الانقلابات وليس الحوار هي الحل لأي من المظالم التي قد يشكون منها أو أنها تمثل أفضل السبل للوصول إلى السلطة. وإني أناشد جميع الفاعلين السياسيين عدم استخدام الجيش لتحقيق طموحاتهم السياسية الفردية. كما أني أناشد الجيش مواصلة احترام تقاليده المهنية والجمهورية المتمثلة في حماية الدولة والدفاع عنها. وكنقطة إيجابية، أسلم بالجهود الكبيرة التي بذلها قطاعا الدفاع والأمن، بالتعاون مع السلطات المدنية والمجتمع الدولي، في تعزيز عملية إصلاح قطاع الأمن. وأشجعهما على مواصلة تعزيز جهودهما لتنفيذ خطط الحكومة الرامية إلى إعادة تشكيل القوات المسلحة وتحديثها.

٤٧ - وأرحب بالتقدم الذي لا يزال يحرز فيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في غينيا - بيساو. ومن دواعي سروري الكبير أن تنفيذ مشاريع الأثر السريع الأربعة

في إطار التدخل القصير الأجل لصندوق بناء السلام يجري على قدم وساق، وأحث وكالات الأمم المتحدة وشركائها الوطنيين على مواصلة التعاون عن كثب لكفالة إكمال المشاريع في حينها والمساعدة، بالتالي، في إرساء قاعدة متينة تمكن لجنة بناء السلام من الاضطلاع بدور طويل الأجل في غينيا – بيساو. وستظل منظومة الأمم المتحدة نشطة وداعمة لتلك العملية الحيوية، وأطلب إلى سلطات غينيا – بيساو أن تواصل أداء دورها بصورة تامة في إطار هذه الشراكة من خلال اللجنة التوجيهية الوطنية.

٤٨ – وفي الختام، أود مرة أخرى أن أثني على موظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، بقيادة ممثلي شولا أرمور يجي، فضلا عن كافة موظفي فريق الأمم المتحدة القطري، للعمل الهام الذي ما زالوا يضطلعون به في غينيا – بيساو في ظل ظروف كثيرا ما تكون محفوفة بالتحديات.